النية لرفع الحدث وليصير ورة الماء مستعملا والثالث من الامور الثلاثة
استعمال اي الماء للقربة وهو ما يتقرب به الى الله تطلب الاجور بان
يكون مريد الاستعمال طاهرا عن الحدثين يريد باستعماله زيادة
النور اي زيادة الاجر وذلك كالوضوء على الوضوء فانه نور على نور
لكن لا للتعليم ولذا جزم في البنيع بانه لا يصير به مستعملا يعني
اذا لم يرد به سوى مجرد التعليم فان قلت التعليم قربة قلت
سلمناه لكن الاستعمال نفسه ليس قربة والتعليم امر خارج عنه
وكذا وضع اليد الطاهرة قبل الاكمل اي عن الحدثين او منه
علله في المحيط بانه اقام به قربة قال في البحر وهذا يفيد اشتراط
قصدها الثاني وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كغسل الجمعة والاحرام
ونحوهما وفي ذلك تردد وقالوا بوضوء الحائض يصير مستعملا لانه
يستحب لها الوضوء لكل فريضة وان تجلس في مصلاها قدرها
كيلا تنسى عادتها قال في النهر ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك
بالفريضة وينبغي انها لو نوضأت لتهجد عادي لها او صلاة ضحى
وجلست في مصلاها ان يصير مستعملا ولم اره لهم انتهى ولما
انهى الكلام على ما يصير الماء به مستعملا اخذ يتكلم على حكمه فقال
ويجوز استعمال المستعمل في غير الوضوء كالثوب وتطهير الثوب والبدن
عن الخبث فانه يزيل الاخباث لا الاحداث عند الامام والثاني
كذا في غير موضع وعبارته في المجتبى ويجوز ازالة النجاسة بالمستعمل
على الرواية الظاهرة وغاية الامران محمدا وان اخذ برواية الطهارة
الا انه خالف في كونه مزيلا للاخباث وعلى هذا فقول في فتح
القدير بمحكاية الروايات ومن رواها وكل الخبر مما روي ان في
خصوص الطهارة والنجاسة لا مطلقا كذا في النهر وقوله لانه طاهر

بيان

بيان لصفته في المختار من الروايات الثلاثة وهي رواية الحسن عن
الامام وهذه الرواية هي المشهورة عن الامام واختارها المحققون
قالوا وعليها الفتوى لا فرق في ذلك بين الجنب والحدث
واستثنى الجنب في التجنيس الا ان الاصح انه فرق اولي وعند ابي يوسف
مخففة وعند ابي مغلظة ومشايخ العراق نفوا الخلاف وقالوا
انه طاهر عند ابي يوسف قال في المجتبى الرواية عن ابي يوسف
غير ظهورها الا بتشديد التغليظ والتخفيف مما لا
حد وي له وحمل البرهاني في الخلاصة منكرهة شرب الماء المستعمل
على رواية الطهارة وحمله في النهر على رواية النجاسة بناء على
انه المطلق منها ينصرف الى الكامل وقد قال في البدائع يكره
التوضي في المسجد عند الامام والثاني وقال محمد لا باس
به يعني على طهارته عنده لا عندهما ثم لو توضأ في انائه
جاز عندهم خلافا لمحمد ثم لما فرغ من بيان المياه وتوابعها
واحكامها شرع في بيان الطهارتين الصغرى والكبرى باديا
بالطهارة الصغرى لتقدمها في الصلاة فقال وفروض الوضوء
رفع الحدث الاصغر لكثرة الاحتياج اليها ولانها جزء الطهارة الكبرى
ولتقدمها في القرآن وتعليم جبريل التي لا تصح الصلاة مع ترك شيء
منها اربعة وهي المذكورة في آية الوضوء الفروض جمع فرض والفرض
لغة جاء لمعان منها التقدير يقال فرض القاضي النفقة اي قدرها
ومنه سورة انزلناها وفرضناها على قراءة التخفيف اي قدرنا ما
ومنه الانزال كما في قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن لرادك
ومنه القطع يقال فرض الفصار الثوب اي قطعه ومعناه
شرعا ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه يكفر جاحده ويستحق العقاب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)